2008/12/16-0001-L

احتفال للأمم المتحدة في الجامعة الأميركية
إعلان حقوق الإنسان وسط أخطار الحاضر

مشاركتان في الاحتفال وبدا الحضور. (ابرهيم الطويل)

نظّم مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان في الشرق الاوسط التابع للامم المتحدة امس احتفالاً في قاعة عصام فارس في الجامعة الاميركية في بيروت، لمناسبة الذكرى الستين للاعلان العالمي لحقوق الانسان.

حضر الاحتفال ممثل رئيس الجمهورية ميشال سليمان الامين العام لوزارة الخارجية بالوكالة السفير وليم حبيب، النائب ميشال موسى ممثلاً رئيس المجلس النيابي نبيه بري، المدير العام لوزارة العدل عمر الناطور ممثلاً رئيس الحكومة فؤاد السنيورة. كما حضر عدد من السفراء العرب والاجانب من بينهم سفير مصر احمد البديوي وبريطانيا فرنسيس غاي، وحشد من ممثلي الجمعيات والمنظمات الاهلية والانسانية وتلامذة مدارس.

النشيد الوطني فكلمة عريفة الاحتفال بسكال قسيس، ثم تلا الامين العام للامم المتحدة بان كي مون رسالة عبر شاشة عملاقة، وجاء فيها: "يصادف الاحتفال بيوم حقوق الانسان في هذا اليوم، الذكرى الستين للاعلان العالمي لحقوق الانسان وقد صيغ الاعلان في غمرة الدمار الشامل والفقر المدقع في اعقاب الحرب العالمية الثانية، فكان مرآة لما يخامر البشرية من تطلعات الى تحقيق مستقبل يعمه الرخاء والكرامة والتعايش السلمي. وشكل اعتماد الاعلان معلمة بارزة، واليوم يظل الاعلان جزءاً اساسياً من الهوية الخاصة للامم المتحدة".

واشار بان الى التحديات "التي نواجهها على القدر نفسه من الجسامة التي كانت عليه التحديات التي جابها صانعو الاعلان"، وقال: "نحن نواجه حالة طوارئ غذائية وازمة مالية عالمية وتتواصل في هذه الاثناء اعتداءات الانسان على البيئة الطبيعية، وهناك عدد مفرط من البلدان التي تمارس القمع السياسي. ولا يزال اشد الناس ضعفاً كما هو معتاد في خطوط المواجهة الامامية يقاومون الشدائد والاعتداءات ولا يمكن ان يغض اوفرنا حظاً الطرف، ولا سيما الذين لم يكابدوا اوخم اثار الكارثة او الفقر او عدم الاستقرار، فمن شأن الاثار المتراكمة للاعتداء والتجاهل ان تجتاح الكوكب كله في نهاية المطاف".

اضاف: "يجب ان تشكل حقوق الانسان ولا سيما عندما تتعرض للانتهاك، اللحمة التي تشد مفاصل العالم باسره بروح من التضامن".

ثم تلا السكرتير العام لمفوضية حقوق الانسان نافي بيلاي رسالته عبر الشاشة ايضاً، فقال: "ان الاعلان العالمي يظل بنظر كثير من الناس وعداً لم يوف به بعد ما دامت الارادة السياسية للدول في الوفاء بالتزاماتها مقصرة للاسف عن تحقيق تعهداتها".

اضاف: "ومن المخاطر التي تنطوي عليها الازمة المالية المتفاقمة حالياً احتمال ان يتعرض افقر الفقراء والمجتمعات في الارض واكثرهم تهميشاً الاوضاع تفوق الوضع الحالي سوءاً، فالفقر هو في الوقت عينه سبب ونتيجة لانتهاكات حقوق الانسان وينبغي ان تكون في غاية اليقظة خلال الاشهر القليلة لتكفل صيانة وتعزيز برنامج التنمية وشبكات الامان الاجتماعي كي لا تصبح اثار الازمة مفجعة".

واعلن ان "السنة المقبلة هي السنة الدولية لتعلم حقوق الانسان"، مطالباً "الوزارات والمؤسسات والمدرسين والاهل وكل من كان في مركز مسؤولية على وجه الارض، بانتهاز هذه الفرصة للعمل من اجل توفير افضل فرصة للجيل القادم للمطالبة بنيل ما وعدته تلك الوثيقة الاستثنائية، الاعلان العالمي لحقوق الانسان".

وبعد عرض لفيلم من اخراج تانيا شويري عن "اطفال الشوارع"، القى المنسق الخاص للامم المتحدة في لبنان مايكل وليامز كلمة اعرب فيها عن سعادته للمشاركة في هذا الاحتفال، وفي هذه الجامعة الاميركية "التي كنت فيها طالباً قبل ثلاثين عاماً". وقال: "ان من اعظم انجازات البشرية بعد الحرب العالمية الثانية كان الاعلان العالمي لحقوق الانسان"، لافتاً الى "ان لبنان سبباً خاصاً للاحتفال في هذه الذكرى، لان شارل مالك كان احد الذين شاركوا في صياغة الاعلان العالمي لحقوق الانسان سنة 1948".

واضاف: "ان الاعلان ليس معاهدة او اتفاقاً، انما يفضل جاذبيته بات عرفاً دولياً، واداة حفظ اخلاقية لتحقيق مبادئه".

واذ لفت الى ان "هناك الكثير الذي يجب فعله في لبنان والعالم لتطبيق مبادئ حقوق الانسان"، اشار الى "التمييز العنصري، وحرمان المرأة والطفل من حقوقهما". وذكر ان "الامم المتحدة جعلت من حقوق الانسان احدى دعائمها الاساسية"، مؤكداً انه سيسعى في عمله في لبنان لكي تكون حقوق الانسان جزءاً من هذا العمل".

وتابع: "في لبنان تعمل الامم المتحدة مع الحكومة لتحسين الحقوق المدنية، وحقوق اللاجئين والعمال الاجانب، ومن خلال تقديم الخدمات عبر وكالة الاونروا في المجتمعات الفلسطينية الاثنتي عشرة مجتمعة".

ثم شاركت الطفلة ميا فرح من ذوي الاحتياجات الخاصة، فالقت كلمة باللغة الانكليزية عن حقها بالتعلم.

ثم القى رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان النائب ميشال موسى كلمة قال فيها: "ان اطلاق حملة الذكرى الستين للاعلان العالمي لحقوق الانسان تحت شعار "الكرامة والعدالة للجميع"، يدفعنا الى التوقف مليا امام معانيه وابعاده، في منطقة ملتهبة دفعت ولا تزال اثمانا باهظة من جراء الامعان الاسرائيلي في انتهاك العدالة والقيم الدولية، باحتلال ارض فلسطين، وتشريد شعبها في كل بقاع الارض، بعد انزال أشد ضروب الارهاب والتنكيل والقتل والتدمير في حقه، وفي حق شعوب المنطقة التي هبت لاحتضانه ونصرة الحق بما فيها شعبنا اللبناني".

وتابع: "لقد شاءت الاقدار ان يولد الاعلان العالمي عام 1948، اي في زمن النكبة ما يشكل وصمة عار في جبين الانسانية وجرحا نازفا لا نزال كل يوم نشهد فصوله وآخرها الحصار الظالم على غزة حيث تهدر الكرامات وتسلب من الامنين ابسط حقوقهم الانسانية في الحياة والعيش المستقر داخل دولة مستقلة، وحيث لا يزال هذا الشعب اسير البؤس في مخيمات الشتات والفقر والعوز والهوية الضائعة بلا وطن. وبدلا من ايجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية والانخراط في التسوية".

وقال: "ان لبنان هو احد المشاركين في صياغة شرعة حقوق الانسان، وقد كرسها في مقدمة دستوره، نبراسا يهتدي به حكامه باعتباره وطنا يرفع راية السلام والتعددية الحضارية وجسر تواصل بين الشرق والغرب ورسالة نموذجية لتعايش الاديان السموية. ونحن في لجنة حقوق الانسان النيابية نسعى جزءاً من هذا العمل".

وتابع: "في لبنان تعمل الامم المتحدة مع الحكومة لتحسين الحقوق المدنية، وحقوق اللاجئين والعمال الاجانب، ومن خلال تقديم الخدمات عبر وكالة الاونروا في المجتمعات الفلسطينية الاثنتي عشرة مجتمعة".

ثم شاركت الطفلة ميا فرح من ذوي الاحتياجات الخاصة، فالقت كلمة باللغة الانكليزية عن حقها بالتعلم.

ثم القى رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان النائب ميشال موسى كلمة قال فيها: "ان اطلاق حملة الذكرى الستين للاعلان العالمي لحقوق الانسان تحت شعار "الكرامة والعدالة للجميع"، يدفعنا الى التوقف مليا امام معانيه وابعاده، في منطقة ملتهبة دفعت ولا تزال اثمانا باهظة من جراء الامعان الاسرائيلي في انتهاك العدالة والقيم الدولية، باحتلال ارض فلسطين، وتشريد شعبها في كل بقاع الارض، بعد انزال أشد ضروب الارهاب والتنكيل والقتل والتدمير في حقه، وفي حق شعوب المنطقة التي هبت لاحتضانه ونصرة الحق بما فيها شعبنا اللبناني".

وتابع: "لقد شاءت الاقدار ان يولد الاعلان العالمي عام 1948، اي في زمن النكبة ما يشكل وصمة عار في جبين الانسانية وجرحا نازفا لا نزال كل يوم نشهد فصوله وآخرها الحصار الظالم على غزة حيث تهدر الكرامات وتسلب من الامنين ابسط حقوقهم الانسانية في الحياة والعيش المستقر داخل دولة مستقلة، وحيث لا يزال هذا الشعب اسير البؤس في مخيمات الشتات والفقر والعوز والهوية الضائعة بلا وطن. وبدلا من ايجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية والانخراط في التسوية".

وقال: "ان لبنان هو احد المشاركين في صياغة شرعة حقوق الانسان، وقد كرسها في مقدمة دستوره، نبراسا يهتدي به حكامه باعتباره وطنا يرفع راية السلام والتعددية الحضارية وجسر تواصل بين الشرق والغرب ورسالة نموذجية لتعايش الاديان السموية. ونحن في لجنة حقوق الانسان النيابية نسعى من ضمن ورشة واسعة الى ترجمة مبادىء الشرعة الدولية ومفاهيمها عمليا عبر اعداد خطة وطنية لحقوق الانسان ترسخ هذا الالتزام في شتى التشريعات والقطاعات في الدولة، بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي في مجلس النواب ومكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان وهيئات المجتمع المدني والوزارات والادارات الرسمية ذات الصلة، اضافة الى المنظمات الدولية المعنية. وقد خطونا خطوات متقدمة في هذا السبيل مستندين الى منهجية علمية محددة تتضمن المبادئ".

ثم تحدث وكيل الامين العام للامم المتحدة الامين التنفيذي للاسكوا بدر الدفع مذكرا بـ"الميثاق العربي لحقوق الانسان، وهو وثيقة تكمل الاعلان العالمي وتكرر تأكيد اهمية حقوق الانسان في المنطقة العربية وتدعو الى وضع حقوق الانسان ضمن اولويات الدول. وقد اقر هذا الميثاق ايمانا بكرامة الانسان الذي اعزه الله منذ بدء الخليقة في منطقة كانت مهد الديانات السموية التي كرست مبادىء الاخوة والمساواة والتسامح بين البشر".

وبعد كلمة للمنظمات الاهلية غير الحكومية القاها زياد عبد الصمد، فكلمة لكاريتاس، ثم منظمة "سوليد" القاها غازي ابي عاد، تحدثت وداد حلواني عن لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين فقالت: "اذا كانت الامم المتحدة تحتفل اليوم بالذكرى الستين للاعلان العالمي لحقوق الانسان الضائعة في لبنان فنحن نسألها:

- هل يجوز ان تستمر معاناة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان طوال ثلاثة وثلاثين عاما في ظل وجود كل هذه القوانين والمواثيق، والعهود والاتفاقات والاعلانات التي تقر جميعها بحق هؤلاء بمعرفة مصير ابنائهم؟ ام ان كل هذه الوثائق وضعت لتبقى حبرا على ورق ولا تدخل حيز التطبيق ولو لمرة (...)؟

واخيرا انشد عدد من تلامذة "الاونروا" من ابناء اللاجئين الفلسطينيين اغنية من وحي المناسبة.

هيئة الإغاثة وزّعت تقريراً مفصلاً عن أموالها وأعمالها حتى آب 2008

وزعت الهيئة العليا للاغاثة أمس تقريرا مفصلا عن اعمالها والاموال التي تلقتها من كل المصادر، والمبالغ التي صرفتها منذ مطلع 2005 الى نهاية آب 2008.

ومما جاء في التقرير:

"اولا: دفعت الهيئة العليا للاغاثة منذ عدوان تموز 217 مليون دولار على اعمال الاغاثة السريعة واعادة اعمار البنى التحتية من جسور وطرق ومنشآت وتعويضات لذوي الشهداء والجرحى، اضافة الى ازالة الركام. وقد توزعت مسؤولية تدبير هذه المبالغ على الشكل الآتي: الدول المانحة أمنت من هذا المبلغ 87 مليون دولار، اما باقي المبلغ اي 130 مليون دولار أي ما نسبته 60 في المئة فقد تكفلت به الدولة اللبنانية، وقد اقترضت هذا المبلغ موقتا من مصرف لبنان ريثما يتم تأمين الاموال، اما عبر مساعدات يمكن ان تتقدم بها بعض الدول المانحة اذا كان ذلك متيسرا واما عبر الاستدانة واصدار سندات دين وهو الامر الذي ينتظر موافقة مجلس النواب.

ثانيا: تحملت الهيئة العليا للاغاثة حتى 2008/8/31 اكلافا مقدارها 766 مليون دولار لدفعها الى اصحاب اكثر من 108 آلاف من الوحدات السكنية المتضررة والمهدمة في الجنوب والضاحية، وقد توزع المبلغ المذكور كالآتي: 294 مليون دولار يتوجب على الدولة اللبنانية تأمينها و472 مليون دولار امنتها الدول المانحة وتحديدا المملكة العربية السعودية (نحو 55 الف وحدة سكنية) ودولة الكويت (نحو 10,5 آلاف وحدة سكنية) وسلطنة عمان (نحو 5,3 آلاف وحدة سكنية) والعراق (نحو 2,2 الفي وحدة سكنية) والبحرين واندونيسيا (نحو الف وحدة سكنية). ان الدولة اللبنانية تتحمل ما نسبته 38 في المئة من المبالغ المشار اليها وقد اقترضت الهيئة ما يعادل الدفعة الاولى من مصرف لبنان، وعلى ذلك فانه يتوجب على الدولة ان تتكفل بتأمين هذا المبلغ اما من طريق تدبير مساعدات من الدولة المانحة اذا كان ذلك متيسرا واما بالاستدانة التي يفترض ان يوافق عليها مجلس النواب.

ويوضح التقرير ان الدولة اللبنانية، على نفقتها الخاصة ومن اموال الخزينة، تتحمل كلفة المساعدات المقدمة لاصحاب 35 الف وحدة سكنية تتوزع على الشكل الآتي: 12469 وحدة في الجنوب وفي بقية القرى والبلدات، و22149 وحدة سكنية في الضاحية الجنوبية. ان هذا يعني ان الدولة اللبنانية تتحمل ما نسبته 15 في المئة من المساعدات المقدمة لاصحاب الوحدات السكنية في الجنوب وغيرها و95 في المئة من كلفة مساعدة اصحاب الوحدات السكنية في منطقة الضاحية.

وفي المحصلة فانه من اصل مجموع الكلفة الاجمالية لاعمال الاغاثة والمساعدات لاصحاب الوحدات السكنية، على الدولة ان تتحمل ما نسبته 43 في المئة من الكلفة الاجمالية.

وبالتالي، فان اكتمال عملية اعادة الاعمار في الجنوب والضاحية يتطلب تأمين اموال للخزينة غير متوافرة الآن. اي ان المطلوب تأمينه هو: 130 مليون دولار لاعمال الاغاثة و294 مليون دولار لاستكمال دفع المساعدات لاصحاب الوحدات السكنية من دون ان يشمل هذا المبلغ بعض الوحدات السكنية الاخرى المتضررة التي لم تتوافر في شأنها اي تقرير من الاستشاريين المهندسين ولا تشمل ايضا الخسائر المباشرة التي لحقت بالمؤسسات الاقتصادية (زراعية صناعية وتجارية وسيارات). اي ان العجز الحالي للهيئة العليا للاغاثة والذي لم توفره اموال المساعدات والمطلوب تأمينه، هو 424 مليون دولار ينبغي على الدولة توفيره لتقديم المساعدات الى المتضررين في حرب تموز 2006".